الدكتور عبد العزيز بن هلال بن زاهر الخروصي _هيئة الوثائق و المحفوظات الوطنية (سلطنة عمان)

العلاقات العمانية ـ الفرنسية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر

تتطابق الوثائق العمانية التي تناولت طبيعة العلاقات العمانية الفرنسية والتي ارتكزت أساسا على محورين أساسيين هما المحور التجاري والمحور الدبلوماسي وذلك مع الأرشيف الفرنسي الموجود على مستوى دور المحفوظات الفرنسية سواء تعلق الأمر بمحفوظات وزارة الحربية أو وزارة الخارجية أو أرشيف الغرفة التجارية بمرسيليا بحيث يتجلى الاهتمام الفرنسي بهذه العلاقات الثنائية وهذا ما يدفع الباحث العماني والعربي على حد سواء إلى محاولة التعرف على تاريخ السلطنة بشكل ملفت للانتباه ولعل من التسميات التاريخية الشائعة التي ظهرت في بعض الكتابات الفرنسية الحديثة والمعاصرة التي تطرقت إلى موضوع العلاقات العمانية الفرنسية انطلاقا من الاعتماد على المادة الأرشيفية وفي هذا الصدد استعمل الباحثون الفرنسيون تسمية الامبراطورية العمانية عوض سلطنة عمان وعليه لا بد من البحث أكاديميا في أسباب ذلك خاصة وأن هذه التسمية طغت خلال حقبة معينة على جل الكتابات الفرنسية التي تناولت فترة القرن التاسع عشر وبالتحديد ما بين 1814 و1856 أي قرابة ست وعشرين عاما وعلى عهد ملوك أسرة آل بربون بداية من لويس الثامن عشر مرورا بالملك شارل العاشر ثم الملك لويس فليب فعهد الجمهورية الثانية الذي لم يدم إلا بضع سنين أي ما بين 1848 و 1852 ليأتي الدور على الامبراطور الفرنسي لويس نابليون المعروف بنابليون الثالث ما بين 1852 و1870 ولعل من بين أبرز ما ركز عليه الباحثون الفرنسيون خلال هذه الحقب التاريخية هي معاهدة الصداقة والتجارة الموقع عليها بتاريخ 4 نوفمبر من عام 1844 والتي بقيت سارية المفعول لما بعد عام 1846 وهذه المعاهدة هي التي كانت وراء تطور العلاقات بين زنجبار باعتبارها سلطنة تابعة لسلطة العمانيين و الجزر الفرنسية القريبة منها جزيرة رينيون ويعني كذلك أن هذه المعاهدة هي التي حددت مصير العلاقات التجارية بين سلطنة عمان من جهة في أوج ازدهارها التجاري وفرنسا من جهة أخرى بداية من عهد الملك الفرنسي لويس فليب (1830 ـ 1848) ثم استمرارية هذه العلاقة بعد ذلك أي على عهد الامبراطورية الفرنسية الثانية التي كان على رأسها لويس نابليون (نابليون الثالث 1852 ـ 1970) ولعل ما جلب انتباه هؤلاء الباحثين بالدرجة الأولى مرحلة السلطان سعيد لكون مرحلة حكمه سادها الرخاء والتبادل التجاري بين الحكومتين وقد استمرت إلى غاية وفاته عام 1856 .(1)

إن الروابط بين سلطنة عمان وفرنسا كما يصفها لوتي loti Pierre ازدادت بوصول الفرنسيين فيما بعد بحرا قبالة ساحل عمان في أوائل القرن العشرين. حيث أن أهمية موانئ السلطنة لم تكن في حسبان الساسة الفرنسيين المتعاقبين وإنما هو محاولة فرنسا عرقلة عدوتها التقليدية بريطانيا في هذه المنطقة العربية الاستراتيجية لأن سواحل عمان وموانئها كانت من الأهمية بمكان لكونها لم تكن عبارة عن مراكز تجارية في الشرق الأقصى بل أكثر من ذلك فهي مراكز ضرورية لرسو السفن والبواخر التجارية فهي منفذ رئيسي لبحر العرب والمحيط الهندي بالنسبة لهذه الأساطيل ، وهذا ما قال عنها أحد الباحثين الفرنسيين بقوله أن : "سلطنة عمان" الواقعة جنوب شرق الجزيرة العربية والتي لها أكثر من 3,165 كم من الخط الساحلي. هذا الوضع الجغرافي جعل هذا البلد مركزا هاما للتجارة البحرية بين الشرق والغرب." (2)

ولعل من الشهادات التاريخية التي تحتفظ بها دور الأرشيف الفرنسية حول تاريخ سلطنة عمان تلك التي توفر معلومات حول جوانب عديدة من حياة العمانيين السياسية منها والثقافية شهادات الأدميرال فرانسوا-إدمون باريس،

الأخصائي في القوارب والسفن في العالم. (1893-1806) هذا إلى جانب كوته ضابطا في البحرية الفرنسية وكان حينها قد ، زار مسقط في 1838 وسجل العديد من الملاحظات حول الأسطول العماني ، وأعجب أيما إعجاب بفعاليته. والمتمعن لهذه الشهادة يرى أنها تسمح بالتركيز على العلاقات الثنائية بين فرنسا وسلطنة عمان.(3)

إذا كانت علاقة "سلطنة عمان" مع العديد من البلدان، تعود إلى موقعها البحري الاستراتيجي ، فإن العلاقة مع فرنسا هي الأخرى لم تخرج عن السياق العام مع التركيز بالدرجة الأولى على التجارة وهو العامل المفضل لدى الفرنسيين منذ القرن السابع عشر. (4)

لقد أفرز الواقع الاقتصادي ظهور العديد من الشركات الاحتكارية ففي عام 1665 بادرت فرنسا إلى تأسيس شركة الهند الشرقية الفرنسية التي تولت مهمة البحث عن أسواق رائجة خارج الإطار الجغرافي لأوروبا وبالفعل فهذه الشركة هي التي كانت بمثابة العنصر الفعال في استعمار فرنسا للعديد من المناطق الواقعة خارج حيزها الجغرافي الطبيعي فبواسطتها وصل أول المستوطنين إلى جزيرة بوربون (ريونيون)، التي ساعدت فرنسا على توسيع تجارتها في المحيط الهندي إلى حد كبير لذلك كانت تتطلع لأن يكون لها موطئ قدم في المنطقة فكانت عمان ضمن مخططها ، حتى تضمن السفن الفرنسية سلامتها في المنطقة. خاصة وأن سلطنة عمان لم تكن تعارض مسألة التجارة مع الأوروبين عامة سواء تعلق الأمر بريطانيا أو فرنسا . (5)

وفي عام 1775. قام أحد أئمة السلطنة وهو الأمام أحمد البو سعيد بالسماح بإنشاء وظيفة تجارية فرنسية في مسقط. وبالتالي تم تكثيف المبادلات التجارية بما في ذلك العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.(6)

وفي نفس الصدد أقترح مجلس العلاقات الخارجية الفرنسية إنشاء قنصلية في مسقط عام 1794 وهذا ما دفع بإقامة مراسلات بين نابليون بونابرت عندما كان أحد رجال الثورة الفرنسية خاصة بعد تحرير ميناء تولون الفرنسي من السيطرة الأنكليزية و السلطان العماني مواصلة العلاقات الثنائية انتهت في نهاية المطاف بالتوقيع في عام 1807 على معاهدة السلام الأبدي على عهد نابليون الأول مع الحاكم الفرنسي في "جزيرة فرنسا"Ile de France. ثم ازدادت هذه العلاقات في التواصل بين الدولتين ، حيث دلت نتائج التحقيقات في "باريس" التي قام بها فرانسوا-إدمون عام 1838، أن فرنسا وحفاظا على مصالحها في المحيط الهندي صادقت على المعاهدة الفرنسية - العمانية للتجارة والصداقة والتي بقيت سارية المفعول لغاية عام 1846. (7)

ولكن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين انتهت في عام 1920 مع إغلاق القنصلية الفرنسية في مسقط، لتقوم فرنسا بإنشاء أخرى في عام 1894. (8)

إن تاريخ العلاقات بين فرنسا وسلطنة عمان يعود إلى مرحلة زمنية قديمة حدد المؤرخون والباحثون فترت بدايتها بالقرن السابع عشر؛وهي الفترة التي واكبت تأسيس شركة الهند الشرقية ، وهذا يعني أن بداية العلاقات كانت عن طريق التجارة فكان أول ظهور للوجود الفرنسي في غرب المحيط الهندي. عام 1660، عندما بدأ أول عمل تجاري للسفن التجارية من شركة الهند الشرقية الفرنسية ، في الخليج العربي – الفارسي ، وتوقفها في ميناء مسقط، الذي كان آنذاك واحد من أهم و أفضل موانئ منطقة المحيط الهندي.(9)

لعل القوة التجارية العمانية المتنامية هي التي أخافت وأقلقت جيرانها خاصة وأن العمانيين بحنكتهم وقوتهم البحرية آنذاك استطاعوا التخلص من الوصاية البرتغالية (1649-1508) فكان ذلك عاملا أساسيا في ازدهار التجارة البحرية العمانية التي بدأت تشهد نمواً سريعاً؛ في نهاية القرن السابع عشر وبداية الثامن عشر،ولعل القوة البحرية العمانية هي التي كانت وراء دفع شاه بلاد فارس إلى التقرب من ملوك فرنسا والسعي إلى التحالف معهم بهدف إضعاف السلطنة والاستيلاء على عاصمتها مسقط. لكن ملوك فرنسا منهم : Louis quatorze لويس الرابع عشر والخامس عشر Louis quinze رفضا هذا المسعى ، على الرغم من أهمية الاقتراح ، الذي تضمن مشاركة بلادهم في مثل هذا العمل الذي كانت عواقبه مجهولة. (10)

و في هذا الصدد كتب قنصل فرنسا عام 1721 في جريدة "طهران ڤرديان" أن سلطان مسقط ، ليست لديه نية مبيتة فهو عازم على"خلق الصداقة مع الأمم التي تعطي الموضوع نقطة من تميز". (11)

وبداية من 1750 ، أخذت المبادلات التجارية بين فرنسا وعمان حركة معتبرة ومتميزة ، على ضوء السباق والتنافس بين الشركات التجارية الثلاثة الفرنسية و البريطانية و الهولندية كما سعت فرنسا لأغراض تجارية أن تستميل إليها السلطنة حيث أوكلت لشرطتها البحرية، مهمة تكثيف العلاقات بين الجزر الفرنسية الواقعة في المحيط الهندي منها (موريشيوس الحالية)، وجزيرة بوربون (جزيرة ريونيون الحالية) و سلطنة عمان، بما في ذلك التبعيات الخاصة به، منها على وجه التحديد جزر ز نجبار وساحل شرق أفريقيا السواحلية.(12)

لقد عرفت مسقط ، تعزيز قوتها على عهد الأمام أحمد ، مؤسس أسرة البوسعيدي، بداية من عام 1744. حيث أصبحت المدينة هي المستودع الرئيسي وميناء الخليج العربي التجاري الأول، في حين أن توحيد المواقف العمانية في شرق أفريقيا. (13)

كانت فرنسا ترى من ناحية أخرى أن الوقت جد مناسب لتأسيس علاقاتها مع هذا الشريك الهام ألا وهي سلطنة عمان ففي 1775 ، تلقت فرنسا من الإمام أحمد إذنا بإنشاء مركز تجاري في مسقط، وتم ذلك في عام 1786، كما تحصلت الحكومة الفرنسية كذلك على سلطة تعيين ممثل رسمي لها.(14)

أما على عهد الثورة الفرنسية بداية من عام 1789 و على عهد الإمبراطورية بداية من عام 1804، كان هناك تقارب ملحوظ بين البلدين لكن العلاقات الثنائية عانت بسبب اللاستقرار الذي عرفته فرنسا: سواء خلال الثورة بسبب الأفكار السياسية الجديدة التي تعارض طبيعة النظام العام في أورويا وهو النظام الملكي هذا من جهة ومن جهة أخرى هو محاولة حكومة الثورة مصادرة أفكارها خارج باريس مما خلق لها معارضة شديدة أثرت حتى على علاقاتها الخارجية في حين نسيت بسبب مشاكلها الداخلية والخارجية السعي إلى تعيين ممثل مقيم لها في مسقط. في 1794، علاوة على ذلك، القرار الذي اتخذته الثورة الفرنسية والمتمثل في تحرير العبيد وهذا ما أثر سلبا على علاقات الجزر التابعة لها على عمان وهذا يعني ركود العلاقات بين باريس ومسقط. وهذا ما أكده بوشامب، القنصل المعين في مسقط عام 1795.(15)

وفي عام 1798، راسل نابليون بونابرت سلطان مسقط ، من أجل بعث العلاقات وتحذيره من إقامة تحالف مضاد مع بريطانيا. التي حاولت أغتنام هذه المراسلات لمصلحتها ، السعي إلى تعزيز وجودها العسكري والتجاري في عمان عن

طريق ممارسة الضغوط على الأمام سلطان بن أحمد والحصول، في 1798 و 1800، على اتفاقات تخدم بالدرجة الأولى مصالحها على حساب فرنسا ؛ وعلى هذا الأساس انتقل المقيم الإنكليزي إلى مسقط عام 1801. (16)

وطوال القرن التاسع عشر، مارست إنجلترا الوصاية أكثر من أي وقت مضى وأكثر حصرية على الحكام العمانيين وعملت بكل الوسائل على عرقلة المساعي الفرنسية. (17)

أما في عام 1803، فقد أرسل نابليون بونابرت باعتباره قنصلا أولا لفرنسا قنصلا إلى مسقط هو السيد دي كافينياك، ولكن بدر بن سيف، بعد أن أثر عليه الإنجليز، رفض طلب فرنسا في الحصول على التمثيل القنصلي. وفي عام 1807، ظهر توجه جديد في العلاقات الفرنسية العمانية في ظل حكم السلطان سعيد بن سلطان حيث تم التوقيع على اتفاق مع ديكان الحاكم العام لجزيرة فرنسا، الذي فوض الوكيل المقيم في مسقط، السيد م. دالاس. ولكن في عام 1810، فقدت فرنسا العديد من مناطق نفوذها في المحيط الهندي مثل جزيرة موريشيوس و جيدا، وخاصة مع وصول أنباء انهزام جيوش الإمبراطورية في أوروبا غادر آنذاك السيد دالاس مسقط وبذلك تركت فرنسا المكان شاغرا لأنكلترا التي انفردت بالسلطان سعيد .(18)

لقد عرف القرن التاسع عشر ظهور القوة العمانية حيث أطلق عليها الفرنسيون بالإمبراطورية العمانية والدولة الاستعمارية في آن واحد خاصة ما بين عام 1814 و عام 1840،بعد أن أصبح لفرنسا موطئ قدم في المحيط الهندي، لذلك سعت إلى بعث العلاقات و أقامتها مرة أخرى، بين محور مسقط وجزيرة بوربون. (19)

لقد كانت فرنسا تدرك تمام الإدراك أن سلطنة عمان أصبحت في أربعينيات القرن التاسع عشر، في أوج قوتها السياسية والتجارية ؛ لأنها أصبحت حقيقة تسيطر على إمبراطورية بحرية شاسعة تتشكل من سواحل فارس (بندر عباس) ومن بلوشستان (جوادر، إلى جزر زنجبار ورأس دلغادو في الساحل الشرقي الأفريقي بالحدود الشمالية لموزمبيق حاليا.(20)

إن حنكة الإمام سعيد بن سلطان، هي التي كانت وراء إقامة علاقات متنوعة مع الدول العظمى آنذاك وهذا ما سمح بزيادة النشاط الدبلوماسي الكبير حيث قام بتوقيع اتفاقات مع بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا، هذه الأخيرة التي كان لها ممتلكات جديدة في مدغشقر وجزر القمر المتاخمة لسلطنة عمان وقريبة نوعا ما من سواحلها فبعد الاتفاق المبدئي في عام 1841، تم التوقيع في نهاية المطاف على معاهدة الصداقة والتجارة بتاريخ 4 نوفمبر من عام 1844 ؛ والتي تم التصديق عليها نهائيا في عام 1846.(21)

لقد سمحت هذه المعاهدة بتطوير العلاقات بين سلطنة زنجبار التابعة عمليا آنذاك لمسقط وجزيرة رينيون، ولكن أيضا كانت وراء تنمية التجارة المباشرة بين سلطنة عمان (الإمبراطورية) وفرنسا الأم(باريس) بالنسبة للجزر الواقعة في المحيط الهندي والتابعة لها إداريا. وهكذا ففي عام 1849 كان للسفينة الشهيرة كارولينا" دور كبير في تحقيق نجاح تجاري، والفضل في ذلك يعود أساسا لغرفة التجارة لمرسيليا، ومن جهة العمانيين زار مبعوث السلطان سعيد، الحاج درويش، كلا من مدينة تولون والعاصمة باريس، حيث كان في استقباله -لويس نابليون، باعتباره رئيسا للجمهورية الثانية التي حكمت فرنسا ما بين 1848 و1852. (22)

و في عام 1855، عندما توقف الدبلوماسي الفرنسي أرثورغوبينو في مسقط ، أدلى بتصريح خص به توسيع و نشر دبلوماسية فرنسا في بلاد فارس، و في آسيا بصفة عامة.(23)

و في ظل الإمبراطورية الثانية (1852 – 1870)التي ترأسها "نابليون الثالث" عمل على تشجيع التوسع الفرنسي في المحيط الهندي، ولكن أهدافه التوسعية تواجهها بسرعة المصالح البريطانية وبخاصة في زنجبار. إلا أن السلطان سعيد تمكن من الحفاظ على مسافة متساوية في تعامله مع الدول الأوروبية؛ ولكن بعد وفاته (1856)، انقسمت السلطنة (امبراطوريته) إلى سلطنتين منفصلتين ،تقاسمها أبنائه فيما بينهم . بتدخل من بريطانيا التي فرضت على المتصارعين من ورثته اتفاقية التقسيم عام 1862، حيث التزمت كل من لندن وباريس باحترام استقلال السلطنتين في كل من زنجبار ومسقط. لكن لندن سعت إلى تحويل زنجبار إلى محمية بريطانية بداية من عام 1890. (24)

مع بداية الثلث الأخير من القرن التاسع عشر بدأت مرحلة انخفاض القوة البحرية والتجارية العمانية ، حيث برز في هذه الفترة التنافس بين أجنحة السلطنة العمانية وقد عرفت العملية بقضية صراع الأجنحة وقد كان للقوة الاستعمارية يد طويلة في تأليب الأوضاع، وهذا ما قامت به القنصليات الفرنسية في كل من عدن وجيبوتي وزنجبار مدعية في كثير من الأحيان أن تدخلها ضروري ولأسباب تتعلق بالأمن، وحماية المصالح الفرنسية ولكن هذا التدبيروهذه اتصرفات لم تستسغها بريطانيا، ، خاصة عندما عارضت فرنسا تعرض سفنها وبواخرها بما في ذلك السفن العمانية الحاملة للراية الفرنسية في ميناء صور العماني التعرض لتحقيقات البحرية الإنجليزية، التي كانت تدعي أن تحقيقاتها وتفتيشها للسفن في المحيط الهندي تسعى إلى وضع حد لتجارة الرقيق، إلى جانب الاتجار غير المشروع للأسلحة بين أفريقيا والهند. وكنتيجة لذلك وقعت العديد من الحوادث، التي انعدمت فيها ثقة انكلترا في طبيعة التواجود الفرنسي في عمان.(25)

وعلاوة على ذلك، فإن التواجد الفرنسي تعزز إلى حد كبير بعد فتح،تمثيل للقنصلية الفرنسية في مسقط وهو ما تقرر فعلا في عام 1894عن طريق وزير الخارجية. وقد فاز نائب القنصل بول Paul ثقة السلطان فيصل، فوصل مسقط في نفس العام ، وكان السلطان على استعداد تام لتجديد العلاقات مع فرنسا؛ وكان هو الذي تبرع، في عام 1896، بقصر جميل في مسقط، الذي أصبح يعرف فيما بعد "بيت فرنسا"، كما منحها أيضا عام 1898 امتيازاً بإنشاء مخزنا للفحم،ولكن وزن الوجود العسكري الإنكليزي المهيمن ضيق على السلطان فيصل ، ففي شباط/فبراير من عام 1899، أجبر على إعادة النظر في علاقاته مع فرنسا تحت تهديد البنادق البريطانية. (26)

أما القضية الجوهرية في الصراع الفرنسي - البريطاني ، التي خلقت ضجة إعلامية،كبيرة في ذلك الوقت، و تم تسويتها وديا من خلال "الوفاق الودي"؛ و تفاقمت بشكل منتظم وعرضت أخيرا أمام المحكمة في لاهاي. في عام 1905، هي قضية السفن العمانية في ميناء صور التي كانت تبحر تحت الراية الفرنسية .(27)

هذه المحكمة الدولية أعطت في نهاية المطاف ، الأحقية للأطروحات البريطانية، التي ترفض أي تجاوز للسفن وحصانتها وقبولها لفحص البضائع على أساس القانون. وهكذا فإن"مسألة مسقط'، بقيت تداعياتها عشية حرب العالمية الأولى ما بين1914-1918.(28)

خلال هذه الفترة التي اختتمت بنهاية الحرب العالمية الأولى، أبقت فرنسا، في جيبوتي، ودفعتها إلى غلق قنصليتها في مسقط (1920) ونقل المخصصات "قنصلية فرنسا" في بومباي. (29)

الهـوامـش والإحـالات

1. Diplomatie, collection Ambassadeurs, n°1 spécial,juillet-août 2009 : "La diplomatie française dans le Golfe Persique" : pp. 8 -13.
2. Actes du Séminaire France-Oman : Aperçus Historiques et Culturels, Ministère français des Affaires étrangères, Université Sultan Qaboos 30-31 octobre 1994 : pp. 43-48.
3. Progress Magazine, Muscat 1997, article de Lawrence Pinto : pp 44-49.
4. J. E. Peterson, Historical Muscat, Brill, Leiden-Boston, 2007.
5. Culture Qatar, la Revue Culturelle de l'Ambassade du Qatar en France,n° 2010 :"A la croisée des Cultures", pp.14-16.
6. Bahrain Tribune, Sunday, July 20,2003 : H. M. the King received French historian, page 4.
7. Annuaire des membres de la Société de géographie de Paris, 2011.
8. Annuaire du Comité National Français de Géographie, 2011.
9. Jacques Péroncel-Hugoz, « Le bel Orient des perles exotiques » Le Monde, 17 mai 1996.
10. Gulf News (Abu Dhabi) : Journal de langue anglaise; De nombreux articles sur Xavier Beguin Billecocq en 1994, 1995 et 1997.
11. Al Khaleej Times (Dubaï, Abu Dhabi) : Nombreux articles sur les recherches et les publications de Xavier Beguin Billecocq de 1994 à 2011.
12. The Gulf Daily New Bahrain, 12th December 2001,page 2.
13. The Gulf Daily News (Bahrain), 17th June 2004 : pp. 21-22.
14. Mirages et Cheikhs en Blanc, par Robert Ménard et Thierry Steiner, éditions du Moment Paris 2010 : p. 57.
15. Le Monde Diplomatique, 1er juin 2009. Article rédigé par Olivier Da Lage.
16. The Seoul Times, 14 April 2005 : "Dr Xavier Beguin-Billecocq and the Pearl Route".

17. - *Les relations diplomatiques entre l'Oman et la France : 1795-1920 (Oman)*, 1993.

- *Les routes maritimes pour le Golfe Persique*, 1995.18

19- Mascate et les vestiges lusitaniens (Sultanat d'Oman), 1998.

20- Ormuz, comptoir des Indes orientales (Iran), 1999.

- *21- Napoléon Ier et Mascate*, 2000.

22- Les voyageurs français en Oman (conférence), 2006.

23- Le sultanat d'Oman, Bruno Le Cour Grandmaison, Karthala, 2000

24- Les Révérends-Pères Carmes Déchaussés, Consuls de France à Bassora de 1674 à 1740, (2009).

25- Oman : colonie britannique de 1891 à 1970 (2010).

L'essentiel d'un marché Oman, Collectif, Ubifrance, 2010 -26

27-Le sultanat d'Oman. Une révolution en trompe-l'œil, Marc Valeri, Karthala, 2007

28-Oman, une démocratie islamique, Hussein Ghubash, Maisonneuve Et Larose, 2005

29-L'Oman contemporain, Marc Lavergne et Brigitte Dumortier (dir), Karthala, 2003